

السياسة القطنية لوزارة الزراعة

والأصناف الجديدة بصفة خاصة *

لحضور صاحب العزة الدكتور محمد على السبكي بث
وكيل وزارة الزراعة

تدرك مصر تماماً ما الإنتاج القطن من الأهمية في الدخل القومي. ولأعدوا الواقع
إذا أقرّ أنه مامن الحصول في أي بلد من بلاد العالم يلقى من العناية ما يلقاه
القطن في مصر.

ولقد قامت وزارة الزراعة بتنظيم الإنتاج وأصدرت كل القوانين الضرورية
لضمان رقابة كاملة يقدر الاعتناء على الحصول من بهذه إعداد البذرة حتى تهيئته
للتصدير.

وقد صدر قانون مناقبة التقاوى سنة ١٩٢٦ للمحافظة على نقاوة الأصناف
وبمقتضاه يتم حفظ عينات من كل بذرة تعد للتقاوى فتحتبر تقاؤنها وقوتها إنما
ولا يصرح باستخدامها كتقاوى مالم تجز النسبة التي قررها قسم زراعة النباتات للتقاوى.
كما تقرر أخيراً عمل اختبار للغزل والأقطان الطويلة كالآمون والكرنك حيث يجب
الانتقال قوة غزلاً عن جد معين.

وتبع ذلك إصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٦ الذي يعتبر متتماً للقانون السابق
ويهدف إلى منع خلط الأصناف المختلفة بعضها سواء قبل الحجر أو بعده ضماناً
لنقاؤة البذرة والشعر صوناً لمصالح كل من الزارع والغزال.

ولقد كانت شكاوى الغزاليين من عدم نقاوة الأقطان المصرية التي تصلح هي
السبب الأساسي في إصدار هذين القانونين اللذين أصبحا ذوى فائدة مباشرة للغزاليين.
وأصدرت الوزارة بعد ذلك قوانين أخرى خاصة بمعالجة البذرة بالحرارة للتغلب

* من الابعاث التي قدمت لأذن الفطن الدول التاسع عشر المنعقد بالقاهرة في سنة ١٩٥١

على دودة اللوز القرنفلية وبمراقبة الأصناف المستنبطة حديثاً وإكتنارها وإدراجها في جدول الأصناف التجارية.

وأأشئ في يونيو سنة ١٩٣٢ معمل اختبار الرطوبة بالاسكندرية طبقاً للقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٤ يناير وفي ٦ مارس سنة ١٩٣٢ لتقدير مقدار الرطوبة الموجودة في القطط المعد للبيع في بورصة ميناء البصل بالاسكندرية أو في داخلية البلاد وإعطاء شهادة بذلك.

والمساحة التي تزرع قطننا في مصر محدودة بالمساحة الكلية القابلة للزراعة، ويتبع المزارع المصري دورة زراعية تحمي أرضاً من التدهور وتضمن له أفضل رحيم جزء.

ولما كانت وزارة الزراعة تدرك أهمية محصول القطن فقد أنشأت مركزاً للأبحاث لدراسة جميع المشاكل المختلفة الخاصة بهذا المحصول الرئيسي، وهناك أنقسام فنية عديدة تحمل على عاتقها مسؤولية تحسين القطط المصرية والمحافظة على مستوى العالى.

وكان منشأً معظم أصناف القطن في الماضي بذات شاردة نتجت من خلط طبيعي وكان أغلبها غير نقى ولم يعم طوبلاً، أما الأصناف الحالية فاستنبطت طبقاً للأبحاث الفنية والدراسات العلمية مما استدعي وقتاً وجموعاً متسكناً من الفنانين لإنتاجها وقد لا يدرك إلا القليون أن الأمر يستدعي من إحدى عشرة سنة إلى ثلاثة عشرة سنة من الأبحاث المستمرة لإنتاج صنف من مثل هذه الأصناف الجديدة ولكن لما كانت بحثة الإنتاج الفني دائرة دون توقف وتحتقر مئات الbillions سنويًا فلا غرابة إذا ما شوهت في السنوات الأخيرة من إمكان إنتاج أصناف جديدة سنويًا تقربها بعد أن مضى على بدء العمل نحو خمس وعشرين سنة، ويقتصر فقط على إكتشاف أفضل الأصناف البشرة بعد أن تكون قد مرت بسلسلة من الاختبارات الدقيقة ويستبعد كثير من الأصناف رغم وجود ميزات بها وذلك لارتفاع المصادرين والغزلان الذين لا يحبون تغيير الأصناف.

وفي سنة ١٩٣٤ أنشأت الوزارة مصنع تجارب الغزل لمساعدة المربين على سرعة

الوصول إلى أهدافهم ، ويمكن للهصنع أن يختبر الأصناف الجديدة في سنواتها الأولى وبهذا يوفر الوقت والجروود اللذين قد يضيعان في تربية سلالات غير مرغوبة ، وبغزو عينة من الشعر وزنها ٦٠ جراماً واختبارها يحصل على نتائج دقيقة بخصوص التيلة وصفاتها الغزالية .

ومن واجبي أن أرقب بوجه عام كل مشاكل السياسة القطنية من الوجهة الزراعية وفي الحالات البالغة الأهمية المتعلقة بالأصناف الجديدة يكون على أن أحاول التوفيق بين مصالح الغزال والمزارع ، وقد يستدعي ذلك في بعض الحالات عدم تشجيع أحد الأصناف بينما يتحتم في بعض الأحوال الأخرى الحد من حماس المربين إذا ما بين اندفاعهم في بعث أحد الأصناف أسرع مما يجب . وفي حالات قليلة خاصة قد يدعوا الحال لاستصدار قانون لذلك وإن كانت سياستنا بوجه عام أن ترك كل صنف يشق طريقه بنفسه معتمداً على ميزاته . والاستثناء الوحيد في الوقت الحالي هو السكرنوك والأمون اللذين حدد القانون منطقة زراعتهما في شمال الدلتا . وكان الفرض من تحديد السكرنوك هو منع الانتاج الزائد من هذا الطرز من القطن وكذلك لأن المنطقة الشهالية يحصل فيها على رتب أفضل وتيله أجود الأمر الذي قد يؤثر في السمعة الطيبة التي تمتاز بها أقطاناً الجيدة فيما لو سمح بزراعتها في مناطق لا تلائمها .

وقد نجح مربو القطن عندنا في الماضي في إمدادنا بأصناف جديدة مرغوبة كما أن البرنامج الشامل الذي وضع في السنوات الأخيرة لإنتاج هجن جديدة قد أمدنا بعدد منها ما زال تحت الاختبار ، ويبدو لنا أنه من غير المحتمل أن تستمر الفترة الحالية التي يسود فيها الاستقرار النسبي لأصناف الدلتا ولهذا فلعل من المناسب أن نوضح في كلمات قليلة موقفنا من هذه الأصناف الجديدة . فستتبخ في المستقبل نفس السياسة التي اتبناها في الماضي ونعطي من العناية كل ما يمكن لنحتفظ برصيد من البدور للقيقة من كل الأصناف الزراعية المتداولة بل ونحسنها كذلك إن أمكن دون أن نضع أيه عقبة في سبيل إحلال أي صنف جديد محل صنف آخر من الأصناف الموجودة ما دام قد ثبت أن الصنف الجديد أكثر ملائمة لطلبات الزراع والغزالين .

وأعظم حادث من هذا النوع هو احتلال جيزة ٧ محل الساكل ثم أخيراً إحلال السكرنك محل جيزة ٧ وكان جيزة ٧ يتفوق على الساكل في المحصول بحوالى ٤٠٪ وإن كان أقل منه في الجودة. أما السكرنك فع احتفاظه بجميع صفات الساكل الجديدة فإنه وافر المحصول كذلك. وتقسم أقطاننا غالباً إلى طويلة ومتوسطة وقصيرة . ولكن لا توجد فوائض ثابتة تحدد كلاً منها ، وهذا فع أن جيزة ٧ هو في الواقع قطن متوسط التيلة إذا ما قورن بالساكل والسكرنك إلا أنه في أوج مجده (١٩٣٥-١٩٤٠) قد استخدمت الرتب العالية منه بكثرة وبنجاح لغزل العدد العالى في الغزل الرفيع وبها أمكن تقسيم أقطاننا إلى أقطان فاخرة أو فائقة الجودة (الأمون أو أى قطن آخر موجود من السكرنك) وأقطان مديدة (السكرنك) وأقطان فوق المتوسطة (المنوف) وأقطان أقل من المتوسطة (جيزة ٣٠) وأقطان قصيرة (أشموني وجيزة ٣١) .

و واضح أنه من المرغوب فيه أن نحافظ بكل هذه الطرز في الزراعة لينتسب لنا تلية طلبات علائنا على أوسع نطاق ممكن ، ولهذا فإننا نحاول في الوقت الحالى أن نحافظ في مزارعنا الحكومية بكل من الأمون الأصلى وجيزة ٤٥ « وهو طرز جديد كالآمون » رغم أن هذين الصنفين مخصوصاً قليلاً لا يشجع الزراع العاديين على الإقبال على زراعتهما بدلاً من السكرنك . وقد تكون حالة هذين الصنفين حالة خاصة نظراً لما نشر به من الرغبة في الاحتفاظ بسمعتنا كمنتجين لاصناف تنافس قطن السى أيلاند . أما في الحالات العادية فن غير الممكن الاحتفاظ بأى صنف لا يعود على المزارع بربح معزز ، والزاجوراه « وهو الأشموني المزروع بالوجه البحرى » خير مثال لذلك ، ومع أننا نعلم أن بعض الغزاليين يطلبونه دامماً لاستعمالات خاصة فإن الزراع لا يهتمون به ليقيئهم أنه أقل محسولاً من المنوف وجีزة ٣٠ وعلى ذلك فلا يوجد إلا طريقان للاحتفاظ بالزاجوراه : إما بإعانته الزراع مالياً أو بتخصيص مناطق لا تزرع فيها طبقاً للقانون أصناف أخرى خلاف الزاجوراه ، ولكتشا لا نرى كليهما يصلح كسياسة عملية للحكومة .

ولتحدث الآن عن الأصناف الحالية بالوجه البحري « الدلتا » :

فالسكرنك معروف تمام المعرفة ، ولقد تبين « ونحن نتفق بذلك » أنه على قدر

ملحوظ وغير عادي من الثبات والمقاومة ، كما تبين لنا من مشاهداتنا الخاصة أنه لم تظهر عليه بعد أية علامة من علامات التدهور والانحطاط ، ونعتقد أن سوق الاسكندرية يشاطرنا نفس الرأي .

ويشغل « جيزة ٣٠ » في الوقت الحالى المركز الثاني بين أقطان الدلتا من حيث المساحة . ورغم ما من شكوى بعض الزراع لعدم حصولهم على محصول مرض منه في موسم سنة ١٩٥٠ لشدة الحرارة التي أثرت كذلك في محصول الأشمونى فإن ارتفاع معدل حلجه ورتبتة يجعله مرغوباً من التجار ، كما أن بيته مثل للطرز الطيب الذى يعتبر عماداً للأسوق . وجيزة ٣٠ من الأمثلة على الصعوبات التي تقابلنا عند تقسيم أقطاننا إلى جماعات طبقاً لرتبتها ، إذ أن الرب الواطية منه صالحة لاستخدامها غزالو الأشمونى بينما من الممكن أن تحمل رتبة العالية محل الرب الواطية من الكرنك في بعض الأسواق كاحتياط .

وقد صاحب ظهور المنوف بعض الغياب ، إذ كان يحجبه الانتشار الهائل الذي لقيه الكرنك ، وكذلك لأن صفاته الوراثية لم تكن بنفس درجة ثباتها في الكرنك . إلا أن المجهودات التي بذلت لتحقيقه قد صادفت نجاحاً ملحوظاً ، وكان المنوف الأصلي ، وما زال ، معروفاً تماماً لدى كثير من الغزاليين ، ولانا كبير الأمل في أن يلقى المنوف المحسن الذي ما زال في طور الإكتشاف ترحيباً أكبر . ونحن نقترح أن يطلق عليه اسم منوف وأن يحل محل المنوف القديم على أكبر نطاق ممكن . وتشير المعلومات إلى في متداولنا إلى أن المنوف سيشغل في الموسم القادم مساحة أكبر منها في السنوات السابقة .

وما زالت سلالاتنا الجديدة للدلتا في طور الاختبار الأولى ، وإن تبين أن الكثير منها يبشر بنتائج حسنة حتى أصبح من المتمنى كثيراً أن يحل صنف أو أكثر منها محل بعض الأصناف الحالية . وقد تغيرت من بينها أربعة أصناف لاقدمها الاسم ولما كانت أعلم أن الغزاليين العمليين يفضلون دائماً اختبار الصنف بأنفسهم عن الاستئام لميزاته فسنعرض عليكم عينات من كل هذه الأصناف عند زيارتكم لمجلس مباحث القطن . ورغم ما أن المنوف لم يلق نجاحاً كاملاً كصنف تجاري ولأن على الأقل ، إلا أنه

قد أثبتت أنه أب جيد في التهجين حيث يلاحظ أنه قد استعمل كأب في جميع هذه الأصناف الجديدة.

جزء ٥٩ (منوفي × جيزة ٤٤) ونتائج الغزل التي في متناول أيدينا « ولدينا نتائج ٤ سنوات ، تشير إلى أنه يفوق في جودته أي صنف آخر وجد لآخر . ومتانة غزله كثيئها في الآمون وإن كان أخشى قليلاً منه فتفوته » وسط بين الآمون والكرنك وهذا فالمفترض أن يكون أقل في العقد من الآمون فضلاً عن انتظام تيله ولو أنه أسرع غامق شبيه بلون الملكي والمرحن ، وإذا صادف هذا الصنف النجاح الذي نرجوه له من الوجهة الزراعية فسيعطي اسم آمون — رع على أن يستبعد عندئذ من الزراعة طرزاً الآمون المازروعين الآن .

جزء ٥٦ (منوفي × آمون) يشابه الآمون في لونه ومنظره ، وهو وإن كان أقصر من الكرنك إلا أنه يفوقه في المتانة فيها لو غزل على أي عدد حتى عدد ٨٠ إذ من المحتمل نظراً لقصره أن تهبط متانة عن الكرنك عند غزله على عدد أعلى . وإن يبدت في شأن هذا الصنف قبل أن يختبره أكبر عد من غزال الغزل الرفيع ، وسيرغبه التجار والزراع لارتفاع معدل حلحجه الذي يماثل معدل حلح جيزة ٣٠ ولعلها المرة الأولى فيما نعتقد التي يكون فيها لأحد الأقطان الجديدة مثل هذا المعدل .

جزء ٥١ (منوفي × جيزة ٤٠) كان جيزة ٤٠ وهو أحد أبوى هذا الصنف أيضاً اللون ، ومنه انتقلت هذه الصفة إلى جيزة ٥١ الذي يمتاز بأن لونه أفتح قليلاً من جيزة ٣٠ وهو المعتر أكثراً أقطاناً الحالية بياضاً . وتيلة هذا الصنف أفضل نوعاً من جيزة ٣٠ ويدو أن جيزة ٥١ هو أحسن « تويفة » تجمع بين وفرة المحسول والجودة في نطاق أصنافنا الداخلية تحت مجموعة الأصناف فوق المتوسطة مما يجعله منافساً للمنوفي .

ولعلكم تفضلون طريقتي في تقديم هذه الأصناف مرتبة ترتيباً تنازلياً بالنسبة لجودتها ، وكذا لأنك كلما هبطت الجودة ازدادت أهمية المحسول العالي . فمن الضروري في الأقطان المتوسطة أن يكون محسولها أعلى منه في الأقطان الجديدة . والمحسول الجيد من الشعر ينتج إما من محسول مرتفع من القطن الذهري أو من معدل حلح

من تفع وأفضل أن يكون عن طريق قيدهما معاً . ولعل نجاح المربين عندنا في زيادة معدل الحاج كان أكثر من نجاحهم في تحسين آية صفة أخرى . وأخر قطن في قائمة الصغيرة له أعلى معدل حليب بين الأقطان المتدالة في الزراعة .

جيزة ٥٨ (منوف × جيزة ٢٨) وهو صنف متوسط الثيلة لونه أسمرا غامق الا

أن متانة غزله أعلى مما ينتظار من مقاسات ثيلته . وصفة « المتانة الذاتية » هذه متوفرة في الأصناف الأربع التي وصفتها لكم . وينتظر أن يكون جيزة ٥٨ أقل عقداً من جيزة ٣٠ حيث أنه أخفش منه ومن غيره من أقطان الدلنا وهو ما ظهر من اختبارانا .

ولقد أرسلت عينة من بعض هذه الأقطان إلى معهد شيرلي ويمكن لاي معهد على أن يحصل عليها إن رغب في اختبارها . ونرجو أن يكون لدينا في الموسم الجديد مصروف أكبر حتى يتسع لنا — طبقاً لخطتنا — تقديم بالات كبيرة تجارية لإجراء فحص كامل عليها . ونحن نحرص على أن يتعاون معنا أكبر عدد من العزاليين في اختبار أصنافنا الجديدة حتى يكون الحكم النهائي عليها سواء باقها أو باستبعادها مبنياً على أساس سليم . ولا أرى أى مبرر لخوف الغزاليين من تغيير بعض الأصناف مادام الأمر لا يتم إلا نتيجة اختبارات عديدة كاملة وما دام أن الحسن سيستبدل بأحسن .

وتفصي سياستنا الحالية باستمرار البحث عن أصناف أفضل وذات مصروف وجودة عاليتين مع تفادي التغيير ما لم تكن السلالة الجديدة وافية بكلة الأغراض كما تبذل المجهودات للفت نظر الزراع والمخالجين والتجار إلى أهمية مقاومة آفات القطن الخشرية ورفع رتبة الشعر الناتج وخلوه من المواد الفريبة وستختبر الطرق الحديثة من ما كينا من الحليج ذات المشار وأجزاء تنظيف القطن الذهري .

ويظهر من هذا جلياً أن أفق العمل مensus جداً ، وأن وزارة الزراعة على استعداد لبحث أي موضوع يهدف لتحسين الأقطان المصرية . وظهور من آن لآخر نشرات مطبوعة توضح العمل الجازى توزع مجاناً ليممه الإطلاع عليها . ولا داعي لأن نشير إلى أن كل تعاون أو اقتراح أو انتقاد يوجه من زراع أو تاجر أو غزالى الأقطان المصرية سيقابل منا دائماً بالمرحيب .